مدينة كركوك

تاريخياً - إثنوغرافياً - ومحاولة التعريب

جرجيس فتح الله

مدينة كركوك. النزاع حول تكوينها الإثني ومحاولة تعريبها

(في حينه شجعني موقف البارزاني من كركوك على كتابة بحث تاريخي - إثنوغرافي - إداري حولها، ففعلت. وكان ذلك في أوائل عام ١٩٧٣، ووقع البحث على ما أذكر في حدود ٣٥-٤٠ صحيفة كبيرة مضروبة على الآلة الكاتبة لم تسمح لي ظروفي الخاصة آنذاك فضلاً عن أحوال الثورة وعلاقتها المتردية مع النظام - بطبعها كرسالة، لاسيما بعد أن أصبحت قضية دخول المدينة ضمن حدود منطقة الحكم الذاتي، قضية ثانوية: ودُفِعت الى الخلف أو كادت تُدفن تحت أنقاض بيان آذار. على أني إنتهزت فرصة زيارة ممثل الثورة في ألمانيا ودفعت بالبحث له بعد أن تعهد شخصياً بطبعه وتوزيعه. لكنه لم يفعل وفقدتُ صلتي به، مثلما فقدت النسخة الوحيدة الباقية. وسأحاول هنا الإستنجاد بذاكرتي وما تعيه مما كتبت لتدوين ما آراه قميناً بالتدوين مستعيناً ببعض المراجع اليسيرة جداً في حوزتي)

إن التل الذي يشاهده القادم الى المدينة عن بعد هو مثل قلعة أربيل من عمل البشر لا من عمل الطبيعة، وهو بلا جدال مكون من عدة طبقات سكنية، كل طبقة تمثل حقيقة تاريخية وسكنى قوم من الأقوام. تل مستطيل يرتفع بحوالي سبعين متراً عما يجاوره. أثبتت التحريات الآركيولوجية قطعاً بأنه كان في الألف الثاني قبل الميلاد مدينة تعرف بإسم أرافه أو أرابخا (Arrapkha, Arrapha). ويذكر بهذا الصدد أنه في أواخر العهد الملكي أطلقت بلدية كركوك اسم (أرافا) على حي العمال لشركة النفط تخليداً لهذا الإسم التاريخي وتداولت العامة هذا الإسم بالتخاطب مُحولاً الى (عَرَفَه). ولاتفيدنا دائرة المعارف الإسلامية ولا الإنسكلوپيديا البريطانية الكبرى بأي شيء حول تاريخ وأصول سكان تلك المدينة التي نعرفها اليوم بإسم (كركوك).

إن الرُقُم التي كشفتها عوامل الطبيعة للمؤرخين والأركيولوجيين في ١٩٢٢ و١٩٢٣ أكدت قِدَم المدينة الى جانب إسمها التاريخي الأول وبأنها كانت ضمن الإميراطورية الآشورية ثم البابلية، وأنها

وقعت بيد الماديين بعد القضاء على حكم الآشوريين. وملخص الحكاية هو أنه إتفق في زمنٍ ما بين العامين المذكورين أنْ إنهار جزء من التل إثر هطول أمطار غزيرة جرفت سيولها التراب ومعه عدد من الرقم الآجرية وعليها كتابات مسمارية وإسترعت إنتباه دائرة الآثار الجديدة التي أسستها في بغداد (گرترود بل) ولكن لم يكن بالإمكان الشروع في عملية تنقيب دون تعريض المنازل القائمة على أطراف الجرف المنهار الى السقوط، ثم توالت المكتشفات من الالواح والرقم المسمارية لاسيما في قرية (تركَلان) التي تقع على بعد ١٤ كيلومتراً غرب كركوك. وبعدها وفدت البعثات الآركيولوجية الأمريكية وحصلت هي وغيرها من المتاحف على الآلاف من الرقم المسمارية فتحت باباً مثيراً لدراسات تاريخية ألقت الضوء على حقبة غامضة من التاريخ القديم لكركوك. والى جانب التأكد من إسم المدينة، فقد عُرف بأنها كانت جزءً من بلاد الكاشيين (أجداد الكُرد عند بعض المؤرخين) وبحوزة ملوكهم الذين إستولوا على بابل وحكموها في حدود ٦٠٠ ق.م. وعُرف أيضاً أنها وقعت بيد الآشوريين في حدود العام ٤٠٠ ق.م وبقيت بيدهم حتى بداية الحروب التي كانت بها نهاية الإمبراطورية الآشورية، وقد كان لها دورها في تلك الأحداث. ففي باديء الأمر حاصرها نبوبلاصر فإمتنعت عنه وتركها في العام ٦١٦ ق.م وفي السنة التالية وبالضبط في ٦ من آذار – شباط ٦١٥ق.م نشبت بالقرب منها معركة كبيرة بين الآشوريين والبابليين من غير طائل. إلا أن كيخسرو المادي باغت حاميتها الآشورية في ٦١٤ ق.م فإستسلمت القلعة بعد حصار طويل. وكان سقوطها نقطة تحول كبرى مهّدت للماديين سبيل القضاء على دولة آشور.

والظاهر هو أن الخمول ضرب الحصار على هذه القلعة – المدينة بعد سقوطها بيد الماديين فلم يعد لها شأن يذكر. حتى أن هيرودوتس (٤٨٤–٤٢٥) ق.م لم يفطن لها بل أنه ذكر في تاريخه تلك النار الأزلية الغريبة فيها التي تنبعث من جوف الأرض ولاتنطفيء، كما ذكر شيئاً عن آبار نفط ضحلة يستخرج منها الأهلون المجاورون لها مادة وقودهم بمجرد الحفر بأدوات بدائية. وأطلق عليها السلوقيون إسم كرك سلوك، أي قلعة سلوقس أو مدينة سلوقس. ويُذكر أن إيران وما وراء النهر والعراق وجزء من سورية كانت من نصيب القائد اليوناني سلوقس نيقاطور (٣٠٥ ق.م) بعد وفاة الإسكندر المقدوني وتقسيم إمبراطوريته بين قواده، وقد دام حكم سلالته في ميسوپوتاميا حتى ٢٢٦ق.م وإنتهى بسيادة الفرثيين الذين حكموا البلاد أربعة قرون وقضى عليهم أردشير مؤسس الدولة الساسانية.

والإسم بالسريانية كما أثبتته المدونات: كرخايْ دبْيث سلْوقس وكانت بهذا الإسم طوال حكم السلوقيين ثم الفرثيين (الپارثيين) من بعدهم. ولم يعمد مؤسس الأسرة الساسانية الى إستبداله رغم ولعه الشديد بإطلاق إسمه على كثير من المدن في بلاد الرافدين عندما أنهى الحكم الفرثي في ٢٢٤ق.م.

ومن الثابت أن المدينة كانت مركزاً لكورة أو إقليم عرف في المآثر السريانية بإسم بيث گرماي، أو گرميك، أو باجرمي وظل محتفظاً بهذا الإسم طوال وجود الحكومات العربية المتوالية بعد الفتح

الإسلامي. والإقليم مع المدينة كان تابعاً لإقليم أربيل (هەولير – أو حدياب – أو اديابين) كما جاء الإسم في الآثار البيزنطية والسريانية وقد عرف بإسم (الشيرجان) عند الساسانيين والعرب.

بقيت كركوك خلال سبعة قرون مركزاً هاماً للنساطرة المسيحيين ومازالت كرسياً لرئيس أساقفة كلداني (وريث الكرسي النسطوري)، وقد ظلت المدينة تفتخر بأقدم كنيسة في العالم بُنيت في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي وكانت تعرف بـ(بيعة الشهداء) تخليداً لذكرى شهداء إضطهاد الملك الساساني يزدگرد الثاني (٤٢٨–٤٥٧). كان الجيش العثماني في ١٩١٨ قد إختزن فيها عتاده وذخيرته، فعمد الى نسفها قبيل إنسحابه من المدينة عند إقتراب القوات البريطانية وكان تدميرها كاملاً. وجاء ذكر رؤساء اساقفتها (مطارنتها) في عدة مجامع كنيسة مسكونية –أي عالمية– عقدتها تلك الكنيسة ببطريركيتها في بابل (سلوقية قْطِسيفون) المعروفة في المآثر السريانية والعربية بإسم (ساليق).

في القرون الأربعة التالية للفتوح العربية لانجد للمدينة ذكراً عند الرحالة والسياح والمؤرخين العرب. إلاّ أن ياقوت الحموي ١١٧٩–١٢٢٩ في (معجم البلدان) يذكرها قطعاً تحت مادة (الكرخيني) وهذا على ما يبدو إسمها الشائع في القرن الثاني عشر. ولايُبقي وصف ياقوت لها شكاً في أنها كركوك الحالية. إنه يحيرني حقاً كيف غفل المستشرق الكبير (لسترانج) عن هذا. بصراحة نفيه أن يكون ياقوت قد ذكرها. يتبين من حاشية الصحيفة (١٢١) من الترجمة العربية لكتابه المرجعي (بلدان الخلافة الشرقية) التي عملها گورگيس عواد وبشير فرنسيس وطبعت في بغداد العام ١٩٤٥، ولا كيف غاب ذلك عن الأستاذ عواد خاصة فلم يحاول التدقيق والبحث في رؤية المؤلف. يقول ياقوت:

«الكرخيني وهي قلعة في وطاء من الأرض حسنة التحصين بين دقوقا (طاووق) وأربيل. ورأيتُها، وهي على تلٍ عال ولها ربض صغير».

ولايرد ذكر للمدينة عند حمدالله المستوفي القزويني (١٢٨١–١٣٤٩) في كتابه تاريخ گزيده – أي (زبدة التاريخ) وله ترجمة عربية لم أطلع عليها فهو لم يذكر كركوك وإنما ذكر داقوق (طاووق – دي كوك) وقال إنها بالقرب من عيون نفط. فيبدو والحالة هذه أن كركوك كانت آنذاك أصغر وأقل أهمية من داقوق.

على أن المصادر السريانية تشير الى المذبحة التي أوقعها تيمورلنگ بسكانها المسيحيين، ومما لاشك أن المائة والخمسين الفاً وهو عدد الضحايا الذي أوردته تلك المصادر ووصفت الهرم الذي عمله الفاتح الدموي من الرؤوس والجماجم – هو من خيال المؤلفين وبدافع من حميتهم الدينية وأمر يخرج عن دائرة العقل والمنطق. فما من شك في أن غالبية سكان المدينة الساحقة كانوا من المسلمين آنذاك. وفي بلدان الشرق الأوسط لاسيما العراق ندر أن وجدت مدينة كبيرة أو شهيرة – يبلغ عدد سكانها هذا الرقم أو يكاد فما بالك بالمسيحيين فيها؟ على أن ذلك يثبت على الأقل رسوخ قدم المسيحية فيها.

ويرد ذكر (كركوك) في كتاب (علي اليزدي) الموسوم (ظفرنامه) وهو تاريخ فتوحات تيمورلنگ له ترجمة فرنسية (١٧٢٢م) عنوانها (Histoire de Timur Bec) ج١، ص ٦٦٠: ذكر اليزدي وربما في

(١٣٩٠هـ) إستيلاء تيمورلنگ عليها وقال إنها تقع بالقرب من داقوق.

كانت كركوك وإقطاعها من أملاك دولتي القره قويونلو والآق قوينلو التركمانيتين على التوالي (١٣٣٨هـ–١٥٣٤هـ) خلال الفترة القصيرة لإجتياح تيمورلنگ. ومما ذكره المؤرخون عنها في عهديهما أن (شاه رخ قره يوسف) رئيس الدولة الأولى سكن كركوك وتوفي فيها. و(الغياثي) في تاريخه (حوالي ١٥٢٨م) وكاتب چلبي (تحفة الكبار في أسفار البحار) وأما الإسم الحديث فهو إختصار وإدغام للتسمية المعروفة لها منذ العهد السلوقي (كرك سلوق) بقلب الكاف الى خاء نطقاً. ولم نجد مرجعاً قبل هذا يذكرها بإسم كركوك.

كما يذكر عباس العزاوي في الجزء الثالث من كتابه (العراق بن إحتلالين) ص٦٢٦ وهو يثبتها بالإسم الذي نعرفه لها اليوم، ويذكر أنها مع منطقتها كانت (أولكه أي اقطاعية) للأمير إسكندر ابن قره يوسف وأن هذا الامير قُتل بعد حروب سجال بيد أخيه.

ويتفق المؤرخون الذين كتبوا عن هذه الفترة على أن الشاه (طهماسب الصفوي) الذي افتتحها في العام ١٥٢٩م منح براءتها أي التصرف بأمورها لصوفية الكلهور الكُرد، وأنه رغم تقلب ايدي العثمانيين والفرس عليها فقد بقيت بتصرفهم حتى ضُمت نهائياً الى أملاك الدولة العثمانية على عهد السلطان مراد الرابع. ويقول تفصيلاً أنه في العام ١٥٥٥م دخلت كركوك ضمن أملاك العثمانيين رسمياً. إلا أن القزلباشية الإيرانيين عادوا لإحتلالها موقتاً مرتين أولاها بين (١٦٣٠م) وثانيتها على عهد نادر شاه (١٧٤٣م–١٧٤٦م) الذي ألقى الحصار ثمانية أيام عليها وفتحها، وبقيت بيد العثمانيين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي القرن الثامن عشر كانت مركز (أيالة) شهرزور، ويدخل فيها محافظات كركوك واربيل والسليمانية الحالية تقريباً ويحكمها (متسلم) يعينه والي بغداد. إلا أن (مدحت پاشا) والي بغداد أطلق إسم سنجق (متصرفية) كركوك على ما يطابق محافظتي أربيل وكركوك الحاليتين، في حين إرتبطت شهرزور التاريخية بسنجق السليمانية المستحدث، وضُم الجميع الى ولاية الموصل المستحدثة في العام ١٨٧٩م.

***

والتاريخ منذ أن شرع رواده في تدوينه على الصخر أو الطين، أو الرق كان يميل دائماً الى تسجيل المعارك التي يخوضها الملوك وإثبات الصفقات الدبلوماسية التي يعقدونها. فهذان تقريباً كانا مجال مؤرخي القرون السابقة لعصر النهضة الأوروبية الحديثة. وقد لازمتا الى وقت متأخر جداً مؤرخي بلدان الشرق الأوسط. كانت الأسر الحاكمة والملوك يكلفون موظفيهم أو كُتّابهم، ملتمسي الحظوة عندهم في العادة، تسجيل ما يحسن في عينهم تسجيله – فهم بين قارع طبل ونافخ في بوق، وكان علينا أن نرهف السمع وننعم النظر ونتلمس السبيل بين الركام الهائل من قصص البطولات ووقائع الحروب لنصل الى مادة التاريخ الإجتماعي الأساسية، وهي قبلة المؤرخ العصري، وهدفه. والتكوين الطبقي والعنصري لمجتمع ما هو ركن أساس من هذا التاريخ. والمجتمع الذي نقصده هنا

هو مدينة كركوك وقد باتتْ مَعرفةُ تركيبتها السكّانية والعنصرية أمراً من الخطورة بمكان إثر بيان آذار ١٩٧٠.

لم يكن هناك أي إشكال في هوية كركوك الإثنوغرافية قبل قيام ضباط الرابع عشر من تموز بإنقلابهم أو بثورتهم إن شئت. فكركوك مثل غيرها من مدن بلاد الرافدين العريقة في الحضارة والقدم، سكنتها أقوام يتعذر إحصاؤها وجرت على أديمها حروب ومعارك وتداولتها أيدي الفاتحين وخلّف كل فاتح وغازٍ منهم بصماته أو نطفته فيها، وقد يكون من قبيل التكرار الممل أن نستعرض أسماء تلك الأقوام التي سكنت المدينة على التوالي، فما أوردته من مختصر لتاريخها يكفي ويغني.

لكن، علينا أن نذكر بأن كركوك إعتبرت نفسها خارج حدود المملكة العراقية منذ عام ١٩١٨، فلم يرتفع العلم العراقي على ساريات بناياتها طوال خمس سنين. واللغتان الدارجتان فيها هما الكُردية والتركية والسكان هم كُرد وتركمان وأقلية مسيحية ويهودية.

ولم تتبدل الحال طوال تسعة قرون، الى حين بدأت عملية الحكام البعثيين المبرمجة لتعريب المدينة منذ العام ١٩٦٣ فصاعداً.

ذكر المؤرخ التركي العلامة الشهير شمس الدين السامي راجع موسوعته (قاموس الأعلام) مادة كركوك طبع إستنبول١٨٩٠م:

«مدينة كركوك هي مركز الإقليم المعروف بشهرزور وهو من تبعة ولاية الموصل في كُردستان. ثلاثة أرباع سكانها من الكُرد وربعها الآخر من الأتراك وبعض العرب والأقليات الأخرى».

وقال إدموندز عنها في كتاب كُرد وترك وعرب الصحائف ٢٣٢-٢٤٣ وكان ذلك في العام ١٩٢٢ عندما نُصب ضابطاً سياسياً- وينبغي مراجعة ترجمتنا لكتابه الشهير (كُرد وترك وعرب) سياسة ورحلات وبحوث عن الشمال الشرقي من العراق ١٩١٩-١٩٢٥ ومن طبع بغداد ١٩٧٠- مكث (إدموندز) فيها زهاء سنتين ينسق وينظم علاقات اللواء الإدارية مع المندوب السامي البريطاني في بغداد ويوجه سياسته المحلية لاسيما إزاء ثورات الشيخ محمود الحفيد. قال إدموندز:

«يبلغ عدد سكانها زمن كتابة هذه السطور خمسة وعشرين الفاً. وربعهم من الكُرد والبقية تركمان وعرب ونصارى ويهود».

وأثبت إحصاء العام ١٩٤٧ السكاني العام عدد قاطنيها بما لايزيد عن تسعة وستين الفاً. وقد تضاعف هذا العدد في العام ١٩٦٧ بنتيجة إحصاء سكاني ثان.

ويقدر عدد أهالي كركوك في يومنا هذا بما يزيد عن أربعمائة الف أغلبيتهم عرب. وما تزال عملية التغيير السكاني والتهجير التركماني - الكُردي قائمة. ومع أن المدينة تقع ضمن حدود كُردستان الطبيعية، فإن اصالة تواجد التركمان فيها مما لايمكن إنكاره مطلقاً.

لايسعنا هنا إلا أن نخالف (إدموندز) فيما إفترضه تاريخياً لأول نزوح للقبائل التركمانية الى المدينة وما جاروها من القرى والقصبات حيث يقول ما نصه:

«ناقشت مع المؤرخين العراقيين مسألة مجيء التركمان اليها- أي الى كركوك- وكانوا على خلاف في الرأي وهم يترددون بين فروض خمسة، أولها: جاء بهم السلاجقة العظام من الأناضول، وثانيها: انهم أحفاد أسرى الحرب المائة الف الذين وقعوا بيد (تيمورلنگ) فأعتَقَ رقابهم بتوسط (خواجه علي) شيخ أردبيل منشيء الطريقة الصوفية الشيعية، أي أن إستقرارهم كان في حدود ١٣٩٢-١٤٠٢ وثالثها: أن السلطانين سليم الأول (ياوز) وسليمان القانوني (في حدود ١٥١٢-١٦٦٦) نقلاهم الى تلك الأنحاء ليقوموا بحماية الطريق السلطانية، ورابعها: أنهم أحفاد الآذريين من مراغة الذين حشدهم الشاه اسماعيل الصفوي (١٥٠٢-١٥٢٤) ليكونوا بمثابة حاميات عسكرية آذرية (الأذربايجانية) التي أقامها نادر شاه (١٧٣٠-١٧٤٧) في ذلك الإقليم (يقصد بالطريق السلطانية خط مسيرة الجيش العثماني في كُردستان العراقية الذي ينتهي ببغداد مبتدئاً بتلعفر وسائراً بمحاذاة دجلة خلال قرى تركمانية عدّة حتى أربيل وآلتون كوپرو وكركوك وتازه خورماتو وداقوق (طاووق) وطوزخورماتو وقرەتپه... حتى بغداد».

مثل هذه الهجرة ذات الطابع الإستقراري لايمكن أن تكون سبباً واحداً من الأسباب التي ذكرها. وقد يصح أن تكون كلها مجتمعة. فالمعلوم عند متتبعي تاريخ كنيسة المشرق السريانية النسطورية، التي كانت كركوك واحدة من مراكزها الهامة، أن العشائر التركمانية في آذربيجان وشرق بحر قزوين وأواسط آسيا (تركستان الحالية)، كان عدد كبير منها قد إعتنق الديانة المسيحية وأن كثيراً من أساقفتها وكهنتها كانوا يمثلونها في المجامع الكنيسة العامة المقامة في تلك المدينة أو في سلوقية قطسيفون وأن الهجرة العامة نحو الغرب أي شمال شرق بلاد الرافدين (كُردستان) من أواسط آسيا، إبتدأت قبل الفتوح العربية بأكثر من قرن من الزمن وكركوك تقع على خط الهجرة وهي السبيل الوحيدة والمقصد، فالآذريون وغيرهم من التركمان بلغوا هذه البقاع قبل أن تطأها قدم عربية بالزمن الذي حددناه.

لا نزاع في أن تركمان بلاد الرافدين كانوا أقلية عنصرية ذات خطورة وشأن عندما أقدم الخليفة المعتصم بالله (٨٣٣-٨٤٢) على انشاء جيش تركي القوام في محاولة منه لكسر النفوذ العسكري والسياسي الفارسي أو لإحلال معادلة بينهما على الأقل. ولايمكن القطع بأي قدر من اليقين أو الإحتمال، أن هذا الخليفة عمد الى إستيراد جنده هؤلاء من آذربيجان وتركستان خصيصاً؛ وما من شك في أن تواجدهم في شمال شرق بلاد الرافدين كان أسبق من تواجدهم في بغداد. ألا فلنتأمل هذه الفترة من (مروج الذهب) وكذلك الطبري في (تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص٢٣٣) وكلاهما كان يعزو سبب ترك المعتصم بغداد وبناء سامراء الى تذمر سكان العاصمة من وجود الأتراك وأسرهم بكثرة. وتؤكد عبارة المسعودي بأنهم كانوا أقلية كبيرة في بغداد مكّنت الخليفة من تجنيد (٤٠٠٠) منهم بسهولة.

وكتاب المسعودي طبع بيروت، ج٣، ص١٧٩ وإبن الأثير طبع بيروت، ج٦، ص٤٥٢، وقد إتفقا على هذه الرواية. بهذه العبارة كان المعتصم قد أكثر من الغلمان الأتراك الخ. يقول المسعودي:

«كان المعتصم يحب جمع التراك وشراءهم من أيدي مواليهم. فإجتمع له منهم (٤٠٠٠) فألبسهم الديباج... وأبانهم بالزي عن سائر جنود جيشه وكانت الأتراك تؤذي العوام بمدينة السلام (بغداد) بجريها الخيول في الأسواق... وما ينال الضعفاء والصبيان منها».

وعلى هذا تُطبِق كتب المؤرخين العرب والإسلام. مؤكدة وجود حاميات عسكرية تركية وضعها المعتصم وخلفاؤه بصورة مستديمة في شمال شرق عراق اليوم إعتباراً من القرن التاسع.

***

مثلما كان عامل النفط وغنى منطقة كركوك السبب في القضاء على آمال الكُرد في دولة مستقلة في الأعوام ١٩١٨ – ١٩٢٥، كذلك كان عاملاً لقيام سلطات البعث برسم مخطط طويل الأمد لتعريب مدينة كركوك. وللتعريب الذي نقصده وضع البعث الحاكم خطة ذات أوجه ثلاثة يتم تطبيقها في آن واحد. أولها إفراغ المدينة التام من الأغلبية الكُردية والتركمان بالقدر الذي يجعل من هؤلاء أقلية لايُعتد بها، بجملة من الإجراءات القسرية التي اشتُهر بها هذا النظام لاتقف حتى عند إزهاق الروح، وأشكال شتى من الإغراءات المالية، والمنح العقارية والمناصب الرسمية للعرب الراغبين في تبديل محلات سكناهم. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب أنه وفي أوائل القرن العشرين عبرت أفخاذ من قبيلة (العبيد) العربية دجلة لتجد لنفسها مراعي ومستوطنات في حافة سهوب (الحويجة)، والعبيد قبيلة اشتهرت بتربية الجمال فحسب ولم يعرف عنها إمتهان الزراعة قط فهي بدوية ذات خيام. وفي العهد الملكي بُدِء بتنفيذ مشروع الحويجة الإروائي من أجل تشجيع هذه العشيرة على الإستقرار والزراعة. وكانت كركوك سوق هؤلاء التي يرتادونها للإستبضاع ولم تعمد حكومة ذلك العهد الى تشجيعهم على الإنتقال إليها والسكن فيها ولم يفعلوا هم أيضاً.

تمادى البعث على تغيير المعالم الحضارية والتراثية للمدينة بتغيير الأسماء الكُردية والتركمانية الى أخرى عربية. مبتدئاً بإسم المحافظة نفسها فإخترع لها الإسم السخيف العجيب «التأميم».

بقي للنظام البعثي أن غيّر أسماء مدن ومحافظات في بلاد الرافدين متخذاً لها اسماء تاريخية تذكر بماضيها كمحافظة نينوى وبابل وذي قار وميسان والقادسية. إن كركوك إسم التاريخي لا غبار عليه، وللإقليم كله إسمه التاريخي الذي عرفه المؤرخون العرب والمسلمون وهو (باجرمي) أو (كرميك) إلاّ أن التعريب كان يقضي أن يكون لهذا الإقليم غير العربي إسم عربي، فوجب ذلك.

أُبدلت أسماء الشوارع والأحياء. وبنيت أحياء جديدة للعرب النازحين بأسماء عربية، بل جرى التغيير على أسماء المساجد والبنايات المشهورة والأماكن أيضاً. وقد ذكروا لي، ولم أحمله محمل جد حتى أكّد القول مَن أثق به، أن محافظاً بعثياً للمحافظة شديد الغيرة على عروبته، إنشغل حيناً من

الزمن في البحث عن تسمية بديلة للنار الغازية الدائمة المسماة (باباگورگور) وهذا الإسم هو كُردي ومعناه (الأب النوراني) واصله، كما ذهب بعضهم (عباس العزاوي مثلاً) لشيخ مشهور من شيوخ بكتاشية كركوك إسمه (باباگورگور) ولد في المدينة في القرن السادس عشر وعاش في بغداد وله مسجد بإسمه هناك.

وأذكر بهذه المناسبة في ناوپردان، حيث كانت الجولة الأولى من مفاوضات ١٩٧٠، دار البحث حول المنطقة التي سيشملها الحكم الذاتي وحدودها. فانبرى الوزير عبدالله سلوم السامرائي قائلاً:

– إن كركوك عربية.

فإبتدره ملا مصطفى منفعلاً:

– مَن أنت لتقول إن كركوك عربية؟

ونهض البارزاني وهمَّ بالخروج وهو يقول لايضمني مجلس به هذا الشخص، وتشبث فيه الحاضرون راجين مستشفعين ولم يعد إلاّ بعد اصراره على خروج السامرائي من قاعة الإجتماع، فتم له ذلك ثم جرت المصالحة وسكت المجتمعون عن كركوك.

غير أن المادة ١٤ من إتفاق آذار نصت على توحيد المحافظات الكُردية مع الوحدات الإدارية الأخرى التي ستدخل حدود الحكم الذاتي على أساس الأكثرية العددية بنتيجة الإحصاء الذي سيتم. كما إتفق الجانبان على عدم الإعتراف بأي تواجد سكاني حصل في المناطق المذكورة بعد إحصاء العام ١٩٥٧ السكاني العام، والقصد الأساسي تحديد هوية كركوك دون ذكرها بالإسم.

لم يكن تأخر إجراء الإحصاء السكاني بعد إعلان إتفاق اذار بسبب إعتراض البارزاني ولكن لما كانت الأكثرية الكُردية والتركمانية واضحة، ولما لم يكن هناك شبهة في واقعها التاريخي والجغرافي فضلاً عن الإثنوغرافي، لذلك كان الترحيب بالإحصاء طبيعياً. ورغم المجهودات التي بذلتها السلطة المركزية في العام ١٩٦٣، طوال فترة حكمها القصيرة وإستئناف ذلك في ١٩٦٨ حتى العام ١٩٧٠ وكلها كانت معروفة.

في ذلك الحين كانت السلطة تتكتم كثيراً في اخفاء نواياها بكركوك. فمن سورية وبعض الدوائر العربية إنطلقت شائعات حول الثروة النفطية التي ستضيع على الوطن العربي بإعلان كركوك جزءً من كُردستان ذات الحكم الذاتي الذي سيمهد حتماً للإنفصال، ومن دون أن تدري تلك الجهات ما يدبره البعث في الخفاء. ففي التاسع عشر من آذار ١٩٧٠ ولم يمض غير أسبوع على إعلان الإتفاق نشرت وزارة الثقافة والإعلام ببغداد كتيباً تضمن حديثاً لمراسل جريدة الأهرام المصرية مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة تطرق فيه هذا الى موضوع كركوك وكان جوابه على سؤال المراسل: «خلال المفاوضات التي جرت لم يكن هناك وجه لإثارة أي خلافات حول مصير كركوك. إن وضع كركوك وأثره في الحكم الذاتي ينبغي أن لايثير مخاوف (يقصد مخاوف العروبيين في سورية ومصر) فالإحصاء العام الذي سيجري في العراق هو الذي سيكشف ما إذا كان للأكراد غالبية السكان في كركوك أم لا. وإذا كانت كركوك ضمن المناطق التي يتمتع فيها الأكراد بأغلبية سكانية فليس لدينا ما

يمنع من أن تنضم الى دائرة المنطقة الكُردية التي ستتمتع بالحكم الذاتي». وكان كما يبدو مطمئناً جداً من النتيجة.

تابعت عملية التعريب بكل مظاهرها البشعة وأنا بعيد عن الوطن طوال أكثر من ربع قرن. وإليك خلاصة ما وقفت عليه. وبعضه موثق بكتب رسمية لديَّ أصولها وصور منها في مملكة السويد حيث أقمت ولي أن أقول لم يجف حبر إتفاق آذار حتى كانت عملية التعريب وتغيير الواقع السكاني تطل على صانعي تلك الوثيقة بإبتسامة مكشرة. وإليك ما تم إنجازه في هذا السبيل:

تم بالأول نقل كل موظفي الأحوال المدنية وجيء بغيرهم وقد زودوا بتعليمات معينة حول العبث بسجلات النفوس وتزويرها.

وخلافاً لما نصت عليه الإتفاقية بوجوب نقل أفراد الشرطة الكُرد المعادين الى الخدمة – وتثبيتهم في مراكز عملهم السابقة في المدينة، تم تنسيبهم الى محافظات أخرى رغم أنهم من سكان المحافظة. ومن بين مئات العمال الكُرد الذين كانوا مستخدمين في شركة النفط بكركوك فأعيدوا الى الخدمة لم يعد إليها غير خمسين. وكانوا قد طردوا بسبب نشاطهم السياسي أي (إنتمائهم الى الپارتي) وفي حين كان مشروعا استخراج الكبريت ومصنع إنتاح الكوكا كولا اللذان بُديء بإنشائهما، بحاجة الى مئات من العمال فاستخدم لهما عمال من العرب جيء بهم من خارج المنطقة رغم تفشي البطالة في المدينة. وتم على عجل نقل مئات الأسر العربية الى المدينة من أنحاء أخرى، بعد أن بُني لها على عجل وبسرعة فائقة أحياء سكنية جديدة كاملة وزود أفرادها بدفاتر نفوس قُلِّب تثبت بأنهم من سكنة المدينة قبل إحصاء النفوس العام للسنة ١٩٥٧ كانت هذه الدفاتر تُصدَر رأساً للسيل الدفاّق المستمر من النازحين العرب.

هذه الأسر النازحة الى كركوك كانت تجد أرضاً معدة لها لتبني فوقها منزلاً ومبلغاً كبيراً يُمنح لها لتدارك النفقات، وقد تواصلت هذه العملية على ما يبدو وذكر قادمون من المدينة أن الأسر العربية كانت تنصب إنصباباً في المدينة حتى العام ١٩٩٠ وقد لقبوا محلياً بـ(جماعة العشرة آلاف) إشارة الى المبلغ الذي كانت السلطة تزودهم به لقاء نزوحهم. وبخلاف هذا فانها بدأت تشتري أو تحتل منازل المجموعات التي أجلَتها السلطة عنها قسراً وساقتهم الى مناطق الجنوب. سواء في الأمر أهُم من الكُرد أو التركمان.

ونقل عدد كبير من الكُرد العاملين في شركة النفط في مختلف فروعها الى مناطق أخرى خارج المدينة. وشُجّع الإقطاعيون والقبائليون العرب بالمال والأراضي للإستيطان في المدينة. كما زودوا بالأموال لإغراء أصحاب العقارات الكُرد والتركمان ببيع عقاراتهم تماماً مثلما كانت المنظمات الصهيونية في اوروپا تزود يهودهم في فلسطين بالمال الكثير ليبتاعوا أراضي الفلسطينيين العرب الأمر الذي كان يستتبع عادة إخراج شاغليها. وقد اتُّبعت هذه الخطة بصورة خاصة في مناطق سكنى عشائر الداوده والكاكائية واستُخدم التهديد بالإعتقال والسجن لمن يأبى التنازل. ومن بين القرى التي شملتها هذه العمليات (حەشیشە) و(دەلسی گەورە) و(دەلسی بچووک) و(گەراگرە)

و(كەريميە) و(شێ محمد) و(دلباوە) و(گومبز) و(گرد رابيعە) و(سێكانى) و(عەتشانە) و(تل مغار) و(مەغوون) و(سيد محمد) وغيرها.

وإستمرت عملية هدم البيوت داخل المدينة. وكانت قد بدأت في العام ١٩٦٣، لتشمل أحياء برمتها في محلة الشورجة وآزادي سويت بالأرض بالبلدوزات وشُرِّدَ سكانها بحجة تنفيذ سياسة إعادة تخطيط المدينة وإقامة مشاريع معينة ولم تكن في الواقع غير إنشاء أحياء سكنية جديدة للقادمين العرب، من ذلك إنشاء حي جديد بإسم (حي الكرامة) يضم (٦٠٠) منزل معد لسكنى ثلاثة آلاف نفس تقريباً ويقع في الشمال الشرقي من المدينة مقابل محلة (إسكان) الجديدة وعلى الطريق الرئيسي المؤدي الى السليمانية. وانشيء أيضاً حي آخر بإسم (حي المثنى) يضم (٥٠٠) دار. جرى ذلك في العام ١٩٧٢. وفي خلال العامين ١٩٨٠ و١٩٨١ وزعت السلطات مجاناً ما يزيد عن (٣٠٠) قطعة أرض سكنية في هذين الحيين على أسر (شهداء) قادسية صدام من العرب وتم بناء منازل فيها.

كما أنشيء حي آخر لعمال الكوكا كولا المستوردين من المناطق العربية، بمقابل محلة (رحيم آوا) التي استُبدل إسمها الكُردي وباتت تعرف اليوم بـ(حي الأندلس).

وفي منطقة شركة النفط بوشر بمشروعي اسكان كبيرين. عرف أولهما بمشروع (٢٠٠٠) دار وثانيها بمشروع (٤٠٠٠) دار، لإستيعاب أسر العمال الأغراب عن المدينة. وبنيت (١٠٠٠) دار أخرى عرفت بدور (العمل الشعبي) على الطريق الرئيسة بين كركوك وقصبة (الدبس) لسكنى عمال شركة الغاز الطبيعي والكبريت ومصفى النفط، الذين إحتلوا مكان العمال الكُرد والتركمان المطرودين والمنقولين.

تتسع المدينة بشكل غير طبيعي، وخلافاً لقانون الهجرة من الريف الى المدينة ، ويُحظر على أي كُردي أو تركماني من الجوار السكنى الدائمية فيها. ويتم السماح والمنع بإرادة السلطة ووفق تعليمات واضحة محددة، في حين راحت حركة البناء وإستحداث الأحياء السكنية الجديدة للقادمين العرب، تتقدم بخطوات جنونية. وإليك مثالاً:

ففي منطقة شركة النفط وقد نوهنا بحركة البناء فيها، تم إنشاء حي جديد باسم (حي الضباط) أمام مقر الفرقة، على شكل قوسي يمتد حتى محطة القطار وبين مقر الفرقة والمحطة أنشئت مساكن أخرى بلغت منطقة (تسعين) القديمة وأول الطريق الى (تكريت) حتى طريق كركوك – بغداد ومحطة التلفزيون وعلى الشكل التالي:

نحو من (٨٠٠) منزل في حي (تسعين) القديم أطلقت عليه السلطة إسم (حي البعث). وخصصته للعرب المستعمرين القادمين.

ما يزيد عن (١٥٠٠) دار بين طريق بغداد وطريق تكريت حتى محطة التلفزيون أطلقت عليها السلطة إسم (حي الواسطي). وعلى إمتداد يسير لطريق بغداد أنشيء أكثر من (١٠٠) دار، لحي جديد أطلقت عليه السلطة إسم (حي الإشتراكية).

وعلى الضفة اليسرى من نهر (خاصة) والساعد الأيسر لطريق كركوك بغداد أنشيء حي آخر

بإسم (حي غرناطة) شيدت فيه حوالي (١٦٠٠) دار.

وعلى الضفة الأخرى من النهر بإمتداد طريق (ليلان) وشورجة أنشئت أحياء جديدة، منها (حي الحجاج) ويضم أكثر من (١٠٠٠) دار، وبين هذا الحي والمجزرة الجديدة أنشيء حي آخر بإسم (حي العروبة) والى شمال حي الحجاج أقيمت منطقة سكنية أخرى بإسم (حي الوحدة)، وبمقابل حي الوحدة هذا أنشئت منطقة سكنية أخرى بإسم (حي الحرية). وإستحدث لرجال الأمن والمخابرات حي جديد تألف من حوالي (٢٢٠) داراً وغرف بـ(دور الأمن). والى جانبه منطقة سكنية أخرى بـ(١٠٠) دار عرفت بإسم (دور ضباط الصف) وبمقابل هاتين المجموعتين إستحدث حي آخر يضم (٧٥٠) منزلاً وأطلق عليه إسم (حي قتيبة) (نسبة الى القائد العربي، قتيبة بن مسلم) والى جانب هذا الحي وعلى إمتداده بنيت (١٠٠٠) دار وأطلقت على حيها إسم (حي الشرطة).

في العام ١٩٨١ وزعت أكثر من (٨٠٠٠) قطعة أرض سكنية خلف نقطة سيطرة (ليلان) على الأسر العربية التي رُسم لها أن تستوطن المدينة ومنحت السلطة كل أسرة مبلغ عشرة آلاف دينار، كما ذكرنا فضلاً عن تسعة آلاف دينار بقيمة الدينار الأولي طبعاً وقبل الإنهيار النقدي قرضاً من المصرف العقاري بفائدة رمزية لغرض تشييد دورها عليها.

ثم وزعت السلطة في الوجبة الثانية (٢٥٠٠٠) قطعة على إمتداد الطريق من كركوك الى ناحية ليلان وبطول ١٨ كيلومتراً وهي المسافة التي تمتد بين كركوك وبين ناحية ليلان.

وتم في قلب المدينة توزيع (٤٠٠) قطعة سكنية على الأسر العربية وفي عين الوقت شرعت السلطة في إزالة أحياء قديمة برمتها وتسوية ابنيتها بالأرض بحجة توسيع شوارع المدينة ودروبها وعمل ساحات تجميلية فيها. إلا انها لم تكن تمنح أصحاب الدور المستملكة قطع أراض في الأحياء الجديدة التي خلقتها ولا إعانات مالية كالتي كانت تغري بها العرب للسكنى فيها.

وهذا ما وقفنا عليه مما وقع لكركوك.

***

بطبيعة الحال وفي خلال فترة السنوات الأربع التي حددها بيان الحادي عشر آذار بدأت عملية التغيير السكاني في كركوك، مكشوفة، واضحة من الأول. لاسيما بعدما إضطر مقر الفرع الثالث للحزب الديمقراطي الكُردستاني الى مغادرة المدينة وتعدد حوادث العنف والشغب التي كانت أجهزة السلطة الأمنية والحزبية والقمعية تفتعلها لتنظيف كركوك من عناصر الپارتي النشطة والوجوه الوطنية المعروفة.

وفي العام ١٩٧٢ كان كل شيء واضحاً لملا مصطفى رحمة الله عليه.

إلتفت الى زائره وزير الخارجية البعثي (مرتضى الحديثي أو عبدالباقي) وقال له متهكماً:

– إن تغيير مدينة كركوك قد تمّ، فلا حاجة بعد تدعو الى إحصاء لأن نتيجته ستكون دليلاً إضافياً على أننا جانبنا الحقيقة.

وقبل أن أدفع هذا البحث الى الناشر ضمن بقية الكتاب وصلتني معلومات أخرى موثقة بكتب رسمية. فقمت بإضافة هذه الفقرة الى متن الكتاب.

مازالت عملية التهجير متواصلة على مايبدو وبشكل همجي منظم، تذكر النشرة الاخبارية التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي (أخبار العراق) في عدد آذار ١٩٩٨ أن عملية الترحيل مازالت تتواصل وبمعدل عشر عوائل أسبوعياً وكما يشير الكتاب الرسمي الذي تجد صورته، يتم حجز أحد أفراد الأسرة أثناء الترحيل في مركز الشرطة لحين وصول عائلته الى نقطة السيطرة الحكومية الأخيرة بمحاذاة المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها القوات الكُردية وهناك تقوم النقطة بإبلاغ مركز الشرطة بإنجاز عملية الترحيل. ويذكر هذا المصدر أيضاً أن عملية ترحيل أخرى بدأت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧، وقد وصلت في حينه بلدة چمچمال.

واليك نص الكتاب:

جمهورية العراق العدد: ٣٠١٤٣٣

محافظة التأميم: التاريخ: ١٩٩٨/١/١٢

(ديوان المحافظة)

بناء على كتاب ديوان الرئاسة الصادر بيومه وتاريخه حول التنسيبات الجغرافية للمحافظات وقطاعاتها وتطبيق قوانين السكن في محافظة التأميم ولظروفها الأمنية البالغة الأهمية وموقعها الجغرافي، يرجى تطبيق الكتاب بفقراته كاملة عن غرض إتباع نظام الأمن فيه.

١- يتبع التعليمات الاتية:

أ- يحجز شخص من كل عائلة كُردية مرحَّلة الى المناطق الشمالية.

ب- حجز دور التمليك للمرحلين.

ج- حجز البطاقة التموينية.

د- حجز قسائم الإشتراكات في الدوائر الحكومية.

٢- إعلام كل من:

أ- مسؤول أمن المنطقة.

ب- مسؤول الحزب للقطاع المشمول.

ج- مختار المنطقة. (بكتب رسمية وإتباع النظام المخصص).

نسخة منه الى:

المحافظة. مسؤول أمن المنطقة، مسؤول الحزب للقطاع المشمول.

الوجبة (١٤٦٨) شخصاً التاريخ من ١٩٩٨/٦/١٥.

يرحَّل من القواطع التالية:

* حي العسكري (٥٢) عائلة.

* طريق بغداد (١٢).
* إسكان (١٥٠).
* الحرية (٢٣٤) عائلة.
* المصلى (٢) عائلتان.
* القورية (٣١) عائلة.
* شورجة (٣٢١) عائلة.
* الأندلس (٤٠١) عائلة.
* إمام قاسم ١/ (٧٤) عائلة.
* إمام قاسم ٢/(٦٦) عائلة.
* اخي حسين/ عائلة واحدة.
* صاري كهية (٣٢) عائلة.
* حي الخضراء/ عائلة واحدة.
* حي العسكري/ ست عوائل.

كركوك وثورة أيلول المجيدة

حبيب محمد كريم

هذا الجهد المتواضع الذي أقدمه لحضراتكم ليس بحثاً أو دراسة أكاديمية إنما هو عرض لواقع الوضع السياسي والعسكري في لواء (محافظة) كركوك خلال ثورة أيلول الواقعة ضمن الفترة الزمنية بين أيلول عام ١٩٦١ وآذار عام ١٩٧٥. وإذا تطلب سياق البحث تجاوز هذه الفترة فسيكون ذلك بإختصار شديد وعلى أضيق نطاق ممكن، وقد قمتُ بإعداده بناءً على طلب من الأستاذ الأخ عارف طيفور وبتوجيه من الرئيس مسعود البارزاني. وسوف لا أتطرق الى الجذور التاريخية لمشكلة كركوك ولا الى أهميتها الستراتيجية والنفطية ولا الى التعريب، لأن الأساتذة والأخوان المشاركين في هذا الكونفرانس قد أشبعوها بحثاً وتمحيصاً من خلال الدراسات والبحوث القيمة التي أعدوها لهذا الغرض. سوف نتناول في هذا البحث الوضع العسكري في تلك الفترة ثم الوضع السياسي مع الإشارة الى المفاوضات التي جرت بين قيادة الثورة الكُردية وبين الحكومة العراقية، خاصة بعد عام ١٩٦٨ والى (عقدة كركوك) التي كانت العقبة الكأداء بين أي تفاهم بيننا وبينهم.

أولاً- الوضع العسكري:

كانت قوتنا العسكرية في تلك المنطقة تتكون من هيز رزگاري وهيز قرەداغ وقوة عسكرية صغيرة أخرى تسمى (پێشمەرگەی ناو شار) أي البيشمرگه داخل المدينة وكانت بإمرة الفرع الثالث للحزب مهمتها تنفيذ بعض الواجبات الخاصة داخل مدينة كركوك أو في أطرافها وبالإشتراك والتنسيق مع الهيزين المذكورين في بعض الأحيان. وكان المجموع الكلي لكل هذه القوات حوالي (٤٠٠٠) أربعة آلاف مسلح وكالآتي:

أ- هيز رزگاري: مع أوائل عام ١٩٦٢ تكونت قوة مسلحة من الملتحقين بالثورة سُميت في حينه (كەرتی یەک) وكان مقرها في (چەمی ڕێزان) ويقودها جلال الطالباني وبعد الإنشقاق الذي حدث في الحزب عام ١٩٦٤ تولى قيادة المنطقة وبأمر من البارزاني الخالد الملازم رشيد سندي وسميت القوة آنذاك بهيز رزگاري. وتتكون رقعتها الجغرافية من يسار الطريق العام بين مدينة كركوك وبإتجاه السليمانية والى القرب من منطقة طاسلوجة ومن هناك الطريق العام المتجه الى دوكان، ويعتبر نهر الزاب الصغير الحد الفاصل بين هيز رزگاري وهيز دەشتي هەولير ويتكون الهيز من أربعة بتاليونات:

- بَتاليون (يەک شوان) وتنتشر قوته في منطقة شوان وشيخ بزيني، وكان مسؤوله الملازم طارق أحمد لفترة من الوقت ثم حمه سور حسين، الذي بقي مسؤولاً عن البتاليون لفترة طويلة.
- بتاليون (دووى ئاخجەلەر) وتسمى كذلك (قەلاسيوكه) وكان مسؤوله حاجي شيخ قادر.
- بتاليون (سێ) ومقره في سورداش ومسؤوله الرئيس عبدالله صديق.
- بتاليون (چوار) ومقره في ناحية (مەرگه) ومسؤوله عريف درويش.
- قوة في مقر الهيز الكائن في قرية (هەڵەدن).

لقد تعاقب على قيادة هذا الهيز الملازم رشيد سندي ثم العقيد عبدالرحمن القاضي ثم رشيد سندي للمرة الثانية وأخيراً الرئيس عبدالله صديق ولغاية النكسة عام ١٩٧٥.

ب- هيز قرەداغ: تم تكوين هذا الهيز ما بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٣. كانت حدوده تبدأ من يمين الطريق العام ما بين كركوك وبإتجاه مدينة السليمانية وتنتهي بالقرب من طاسلوجة وتنحرف يميناً على طول سلسلة جبل قرەداغ الى مدينة دربنديخان ثم جنوباً بإتجاه كفري وطوزخورماتو الى أطراف مدينة كركوك .وعليه فإن الطريق العام بين كركوك والسليمانية يعتبر الحد الفاصل بين هيزي رزگاري وقرەداغ. وكان مقر الهيز يقع في قرية جعفران الكائنة ضمن ناحية قرەداغ. وتتكون قوة الهيز من أربعة بتاليونات أيضاً:

- بتاليون پێنج جباري: ويقوده عريف حميد برواري وتم تبديل إسم ورقم البتاليون الى بتاليون يەكى دووز فيما بعد وكان مسؤوله عبدالله محمدأمين آغا.
- بتاليون دووى كفري: ومسؤوله الملازم علي مصطفى.
- بتاليون سێ قرەداغ: ومسؤوله عزيز قاضي ثم الملازم عبدالرحمن پيداوي.
- بتاليون چوار: ويقع مقره بالقرب من مقر قيادة الهيز.

كان أول آمر لهذا الهيز الملازم كمال مفتي وبعد إنشقاق عام ١٩٦٤ حلّ محله المقدم نوري ملا حكيم ثم العقيد نوري ملا معروف ثم الملازم طاهر علي والي فترة قصيرة قبيل النكسة.

لقد كانت قوات هذين الهيزين مصدر إزعاج شديد للحكومات العراقية المتوالية وقواتها المسلحة بالنظر لقربها من مدينة كركوك ومنشآتها النفطية ومن منطقة جمبور النفطية أيضاً وكثرة تعرضها لهذه المنشآت من جهة وكثرة الكمائن الناجحة التي كانوا يقيمونها على الطريق العام بين كركوك والسليمانية خاصة في منعطفات شيوه سوور وعلى الطريق العام بين كركوك وطقطق من جهة أخرى.

وكان من أخطر هذه الهجمات ضرب منشآت النفط في كركوك في آذار عام ١٩٦٩ وإلحاق أضرار جسيمة بها في العملية التي قادها الأخ سامي عبدالرحمن وشارك فيها قوة من هيز دەشتي هەولير وبتاليون يەك شوان بمشاركة فعلية من فارس باوه وحمه سور حسين وآخرين.

ولهذا السبب كانت القوات الحكومية تركزّ هجماتها وبكثافة على الپيشمرگه فيها في بداية كل مراحل القتال عام ١٩٦٣ و١٩٦٥ و١٩٦٩ و١٩٧٤ لإخراج قوات هذين الهيزين من المنطقة وكان

يحالفها الإخفاق حيناً والنجاح النسبي في أحيان أخرى، إلاّ أن الپيشمركه كانوا يعودون الى الإنتشار فيها بعد كل إنسحاب وبسرعة.

ثانياً- الوضع السياسي:

من أبرز القوى التي كانت تتحكمّ في الواقع السياسي في محافظة كركوك ولازالت لحدّ الآن تقريباً: حكومة بغداد وما تمتلكه من إمكانيات سياسية وعسكرية وإدارية وإقتصادية وإعلامية وإستخدامها لهذه القدرات للإخلال بالتوازن السكاني في المحافظة، وتليها حكومة أنقرة والتركمان لأن معظم التركمان يدينون بالولاء لتركيا ويعتقدون بأنهم مرتبطون بها مصيرياً، ثم ألاعيب ودسائس شركات النفط، وأخيراً الحركة التحررية للشعب الكُردي المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكُردستاني وأداته السياسية في المحافظة وهو الفرع الثالث للحزب. وتعتبر حكومات بغداد وقيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني من أهم العوامل المؤثرة في الوضع السياسي فيها.

تتألف القيادات المحلية لهذا الفرع من اللجان المحلية التالية وعددها سبعة:

١- اللجنة المحلية في مدينة كركوك.

٢- اللجنة المحلية في مدينة چمچمال.

٣- اللجنة المحلية في مدينة شوان.

٤- اللجنة المحلية في مدينة طوزخورماتو.

٥- اللجنة المحلية في مدينة كفري.

٦- اللجنة المحلية في مدينة كلار.

٧- اللجنة المحلية في مدينة دربنديخان.

أما مقر قيادة الفرع فكان في مدينة كركوك وبشكل علني بعد إتفاقية آذار ولفترة قصيرة وإضطر الفرع وبعد ضغط السلطات الحكومية الى نقل مقره الى خارج المدينة وكان الأمر هكذا أيضاً قبل إتفاقية آذار، وكان مقر الفرع يتواجد في قرية (ئۆمەرەگەدە) حيناً وقرية قيتول أحياناً أخرى.

وكان وضع اللجان المحلية لايختلف كثيراً عن معاناة الفرع، فقد كانت معرضة الى الإرهاب والإضطهاد الشديد في ظروف الإقتتال والى المضايقات المستمرة في ظروف السلم لأن السلطات الحكومية كانت تتمنى دائماً إخراج الحزب ونفوذه من المحافظة، وتعرضت هذه المنظمات الى إضطهاد إضافي شرس خلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ على أيدي أنصار المكتب السياسي السابق الذي إنشق عام ١٩٦٤.

من الصعب تحديد عدد موثوق به عن أعضاء الحزب وأنصاره في المحافظة لأنه كان في مدّ وجزر وصعود وهبوط في ظروف السلم التي كانت متوترة دائماً تقريباً وبين ظروف الإقتتال التي كانت شديدة الوطأة على الحزب وعلى الكُرد بوجه عام. إلا أننا نستطيع التأكيد على أن أعضاء الحزب وجماهيره كانوا في تصاعد مستمر سنة بعد أخرى لا في هذا الفرع فقط، بل في كل فروع الحزب.

وكنا نلاحظ هذه المؤشرات خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الحزب: السابع عام ١٩٦٧، والثامن عام ١٩٧٠ والمدّ السياسي الواسع الذي غمر الحزب بأكمله خلال السنوات الأربعة التي أعقبت إتفاقية ١١ آذار.

كان هذا الفرع كغيره من الفروع يمدّ المكتب السياسي بالمال شهرياً، حيث كانت نفقات المكتب السياسي تأتي من الفروع، أما مصاريف الپيشمرگه فكان يتولى دفعها مكتب السيد البارزاني وعلى ضوء الإمكانيات المتيسرة.

لقد تولّى قيادة هذا الفرع بالتعاقب كل من عبدالرحمن زبيحي وعمر شريف ثم شوكت عقراوي الذي كانت مدته قصيرة جداً وتلاه صديق أفندي وأخيراً علي سنجاري، الذي كان مسؤولاً عن الفرع ومشرفاً على هيز قرەداغ في الوقت نفسه. ولعل من سوء الصدف أن كلّ هؤلاء المسؤولين قتلوا على أيدي الأجهزة الأمنية الحكومية أو من قبل الإرهابيين وأعداء الثورة الكُردية بإستثناء الأخ علي سنجاري.

لقد تعمدت درج الكثير من أسماء مسؤولي الحزب وقادة الپيشمرگه في هذا البحث لأنهم كغيرهم من الحزبيين والعسكريين في المحافظات الأخرى صمدوا بشجاعة أمام الشدائد والملمّات وبذل الكثيرون منهم دماءهم وأوراحهم دفاعاً عن شعبهم ووطنهم. ومن الضروري أن لايُسدل الستار على تضحياتهم السخية ولايطويهم الإهمال والنسيان.

ومن الضروري الإشارة كذلك الى أنني ذكرت الأسماء والرتب العسكرية لهؤلاء كما كانت في تلك الفترة ولم أتطرق الى أسماء بعض المسؤولين إما لأنهم قضوا فترات قصيرة جداً في مراكزهم أو لأن بعضهم –وعددهم لايتجاوز أصابع اليد الواحدة– أساؤا التصرف وانتقلوا الى الجانب المعادي للثورة.

كركوك وسير المفاوضات بين قيادة الثورة الكُردية والحكومات العراقية:

وردت الإشارة الى محافظة كركوك وكونها جزءً من كُردستان العراق ولأول مرة وبصورة واضحة في مؤتمر كويه الوطني الذي إنعقد في أعقاب إتفاقية إيقاف إطلاق النار بيننا وبين القيادة الجديدة للحكومة العراقية، التي إستولت على السلطة في ٨ شباط عام ١٩٦٣ بعد الإطاحة بحكومة عبدالكريم قاسم. وقد إنعقد هذا المؤتمر الهام بناءً على توجيه من البارزاني الخالد ليتولى تحديد مطاليب الشعب الكُردي وتحديد أسماء وفدنا المفاوض. وخوّل المؤتمر هذا الوفد صلاحية تقديمها الى الحكومة العراقية، وجاء في الفقرة سادساً من هذه المطاليب التي سميت في حينه (بمشروع الأكراد المعدّل) (تشمل منطقة كُردستان، ألوية السليمانية وكركوك وأربيل والأقضية والنواحي التي تسكنها كثرة كُردية في لوائي الموصل وديالى).

بدأت المفاوضات بين الجانبين في آذار عام ١٩٦٣ في بغداد وبالنظر لكون المطاليب الكُردية كانت تنطوي على بعض المغالاة بالإضافة الى ضيق أفق الجانب الحكومي، فقد تعثرت هذه المفاوضات

بعض الوقت وساهمت الإستعدادات التي كانت جارية في حينه بين حكومات مصر وسورية والعراق للدخول في مفاوضات بينهم من أجل إقامة وحدة عربية ثلاثية بين هذه الدول في تعقيد مفاوضاتنا مع الجانب الحكومي، حيث دخل عنصر جديد في مجمل الوضع السياسي كله قائم على التساؤل عن وضع الشعب الكُردي في حالة قيام هذه الوحدة. هل يكون الحكم الذاتي أم الإتحاد الفدرالي ضمن دولة الوحدة الجديدة؟ وقد بدأت الأمور كذلك بالتوتر بيننا على أثر وقوع بعض المناوشات العسكرية بين البيشمرگه والقوات الحكومية وبدأ الطرفان يستعدان في الخفاء لمجابهة إحتمالات نشوب الحرب مرة ثانية، حيث كان البعثيون يعتقدون بأن عبدالكريم قاسم لم يكن جاداً في قتاله مع الكُرد وفي أوائل حزيران من السنة نفسها أصدر ما كان يسمى بمجلس قيادة الثورة بياناً من جانب واحد أقرّ بموجبه للشعب الكُردي بحقوقه على أساس اللامركزية، الذي لم يكن يتضمن في الحقيقة أي محتوىً قومي. وكان هذا البيان بمثابة رفض قاطع لمطالبنا وإعلان للحرب في الوقت نفسه.

لم تتضمن إتفاقية إيقاف إطلاق النار الثانية التي عقدت بين قيادة الثورة الكُردية وحكومة عبدالسلام عارف في ١٠ شباط ١٩٦٤– بعد أن طرد عبدالسلام حلفاءه البعثيين من السلطة– أي بند يشير الى محافظة كركوك، وكان الطرفان الحكومي والكُردي يسعيان الى هذه الهدنة بسبب الإنهاك والخسائر الجسمية في الأوراح والأموال التي تكبدها الطرفان في فترة الإقتتال السابقة. أما إتفاقية ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦، التي تمت بيننا وبين حكومة عبدالرحمن عارف، بعد مقتل أخيه عبدالسلام عارف، فهي الأخرى لم تتحدث عن محافظة كركوك على وجه التحديد، بل وردت فيها عبارات عامة عن إعتراف الحكومة بالقومية الكُردية ضمن الوطن العراقي الواحد الذي يضمّ قوميتين رئيسيتين هما العرب والأكراد وتمتعهما بحقوق وواجبات متساوية والى آخره.. وإحتلت كركوك موقع الصدارة في مطاليب الثورة الكُردية بعد مجيء البعث للسلطة مرة ثانية في تموز عام ١٩٦٨ وجعلت سياسة التعريب في المنطقة الكُردية هدفاً ثابتاً لها وبصورة خاصة إستهدافها محافظة كركوك، التي أصبحت المسرح الرئيس والمركزي لهذه السياسة الحمقاء.

خلال المفاوضات التي جرت بيننا وبين الحكومة العراقية قبيل الإعلان عن إتفاقية آذار عام ١٩٧٠ حدث الكثير من النقاش والجدل الحاد بين الطرفين حول كُردية محافظة كركوك وتدخل البارزاني شخصياً وأكثر من مرة في هذه المناقشات وله مواقف تاريخية مشهودة في ذلك. كان جوهر الإتفاقية بعد الإعلان عنها يتضمن الموافقة على توحيد المحافظات الكُردية في منطقة إدارية واحدة وإجراء التعداد السكاني في المناطق المختلفة في كركوك وخانقين ومندلي وسنجار وبعد مرور سنة على الإتفاقية لتحديد طابعها القومي وإلحاق الأجزاء التي غالبية سكانها من الكُرد بالمنطقة الإدارية الموحدة وتحديد ميزانية خاصة بها لغرض تطويرها تمهيداً لممارستها حقها في الحكم الذاتي بعد أربع سنوات أي في آذار ١٩٧٤.

لقد تضمن إتفاق الحادي عشر من آذار بنداً سرياً يقضي بإجراء تعداد سكاني عام في العراق خلال مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ إبرام الإتفاقية لغرض تحديد المنطقة التي تسكنها غالبية

كُردية وإعتماد الإحصاء العام الذي جرى عام ١٩٥٧ أساساً لذلك. غير أن الحكومة العراقية، ظلت تماطل وتسوّف في هذا الموضوع بقصد التأخير أو التنصّل من ذلك بالنظر لمعرفتها المسبقة بأن النتائج سوف لاتكون في صالحها، مما دفعها الى تشديد ممارساتها العنصرية في الفترة اللاحقة وبأسلوب وأشكال مختلفة. لقد كان الخلاف على تحديد المنطقة الكُردية وسياسة التعريب الحكومية خلال المفاوضات التي تلت بيان آذار والتي تحطمت عليها تلك المفاوضات عام ١٩٧٤، أدتْ الى إندلاع القتال بين شعبنا بقيادة الپارتي وبين حزب البعث العربي الإشتراكي آنذاك.

لقد حذّر البارزاني رحمه الله حزب البعث أكثر من مرة من مغبة الإستمرار على هذه السياسة المدمرة. لقد فضلت الحكومة العراقية بعد أن أنهكتها تلك الحرب اللجوء الى الأجنبي والتنازل له عن أجزاء من الأراضي العراقية في إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتآمر معه على ضرب الثورة الكُردية بدلاً من الإعتراف بالواقع التاريخي والجغرافي والسكاني لمحافظة كركوك وضمن وحدة الأرض العراقية ووحدة شعبها. لقد أعاد التاريخ نفسه خلال المفاوضات التي جرت بين الحكومة العراقية وقيادة الجبهة الكُردستانية عام ١٩٩٠، حيث واصل الجانب البعثي التمسك بسياسته القديمة وتطرف أكثر من السابق بموقفه من كركوك، حيث كانت هذه المنطقة في المفاوضات السابقة تعتبر من المناطق المختلف عليها أما خلال الحوار الأخير فقد أصرّ الوفد الحكومي وبشكل قاطع على إعتبارها منطقة عربية وخارج منطقة الحكم الذاتي رغم علمه التام والمسبق بممارساته العنصرية فيها طوال ما يقرب من ربع قرن من الزمان. إن الإصرار على التمسك بهذه المواقف قد جرّ الكثير من الويلات والمحن على الشعب العراقي في الماضي ويحمل في طيّاته المزيد من الكوارث وسفك الدماء، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من تاريخ للأحقاد بين الأجيال المقبلة أيضاً. إن الحرص على الوحدة الوطنية والأخوة العربية الكُردية وتجارب الماضي القريب والبعيد تفرض على حزب البعث الإمتثال لحكم العقل والمنطق والمصالح العليا للشعب والوطن بالإقلاع نهائياً عن هذا النهج البغيض وإزالة آثاره المقيتة.